

درر الحکام شرح مجلة الأحكام

@ 208 (رَدُّ الْمُحْتَارِ) . كَمَا أَنَّ أَخَذَ الصَّيْبِيَّ الْمُؤْمِيَّزَ
 اللَّقْطَةَ جَائِزٌ أَيْضًا وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ كَانَ الصَّيْبِيُّ الْمُؤْمِيَّزُ
 مَأْذُونًا يُجْرِي الْإِعْلَانِ الْمَسْرُودَ فِي الْمَادَّةِ الْآتِيَةِ وَلَيْسَ لَهُ أَوْ
 وَصِيُّهُ . حَتَّى إِنَّهُ إِذَا كَانَ الصَّيْبِيُّ مُقْتَدِرًا عَلَى الْإِشْهَادِ فِي
 الْمُحِلِّ السَّذِيِّ أَخَذَ اللَّقْطَةَ مِنْهُ وَتَرَكَهُ لَزِمَهُ الصَّمَانُ .
 وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمُؤْلَاقُ غَيْرَ عَاقِلٍ فَالْتِقَاطُهُ غَيْرُ صَحِيحٍ .
 بِنَاءً عَلَى ، التَّقَاطُ الْمُجْنُونِ وَالسَّكَرَانِ وَالْمَعْتُوهِ
 وَالْمَنْهَشِ غَيْرُ صَحِيحٍ . حَتَّى إِنَّهُ إِذَا أَخَذَ مَجْنُونٌ مَا لَا لُقْطَةَ
 وَانْتَزَعَهُ مِنْهُ شَخْصٌ ثُمَّ أَفَاقَ الْمُجْنُونُ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَدَّعِيَا
 وَيَأْخُذَ اللَّقْطَةَ مِنَ الشَّخْصِ الْمَذْكُورِ (رَدُّ الْمُحْتَارِ) . * * *

* * 4 - حِلُّ أَخَذِ اللَّقْطَةِ : اخْتِلَافٌ فِي الْمَالِ الْمَفْقُودِ إِذَا
 بِقَصْدِ رَدِّهِ إِلَى صَاحِبِهِ هَلْ هُوَ حَلَالٌ أَمْ حَرَامٌ . فَقَالَ بَعْضُ
 الْعُلَمَاءِ : بِمَا أَنَّ فِي هَذَا الْأَخْذِ وَالِالْتِقَاطِ وَضْعُ يَدٍ عَلَى
 مَالِ الْغَيْرِ بِلَا إِذْنٍ فَبِحُكْمِ الْمَادَّةِ (96) لَا يَكُونُ أَخْذُهُ
 وَالتَّقَاطُ حَلَالًا . وَقَالَ غَيْرُهُمْ بِجَوَازِ الِالْتِقَاطِ . وَالذَّلِيلُ
 عَلَى جَوَازِ الِالْتِقَاطِ هَذَا الْحَدِيثُ الشَّرِيفُ : { مَنْ أَصَابَ لُقْطَةً
 فَلَيْسَ شَهِيدٌ ذَا عَدْلٍ } . وَلَكِنْ يَجُوزُ أَيْضًا عَدَمُ أَخْذِ اللَّقْطَةِ مِنْ
 الْمُحِلِّ السَّذِيِّ وَجِدَتْ فِيهِ وَعِنْدَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ هَذَا هُوَ
 الْأَوْضَلُ . لِأَنَّ صَاحِبَهُ يُفْتَشُّ عَلَيْهِ فِي الْمُحِلِّ السَّذِيِّ فُقِدَ
 مِنْهُ وَيَجِدُهُ . وَيَطْفَرُ بِمَالِهِ . (فَتَحُ الْقَدِيرِ) . هَلْ الْأَوْلَى
 أَخْذُ اللَّقْطَةِ أَوْ عَدَمُ أَخْذِهَا ؟ هَذِهِ الْجَهَّةُ تَحْتَاجُ إِلَى إِضَاحٍ
 . الْمُسْتَفَادُ مِنَ الْمَجْلَسَةِ أَنَّ أَخْذَ الْمَالِ الْمَفْقُودِ بِقَصْدِ
 رَدِّهِ إِلَى صَاحِبِهِ جَائِزٌ . سِوَاهُ أَكَانَ هَذَا الْمَالُ بِرَذْوَنًا أَوْ
 حَيَوَانًا آخَرَ أَوْ طَيْرًا أَوْ أَمْتِيَّةً أَوْ أَشْيَاءَ أُخْرَى كَالذَّهَبِ
 وَالْفِضَّةِ . فَإِنْ كَانَ الْمُؤْلَاقُ أَمِينًا مِنْ نَفْسِهِ فَأَخْذُهُ لِأَجْلِ
 رَدِّهِ وَإِعَادَتِهِ أَفْضَلُ ; لِأَنََّّهُ حَيْثُ إِنَّ صَيَّاعَ اللَّقْطَةِ
 مُتَوَهِّمٌ هُنَاكَ يَجِبُ أَخْذُهَا وَإِعْلَانُهَا لِأَجْلِ صَيَّانَةِ وَحِفْظِ

أَمْوَالِ النَّاسِ . مَعَ أَنَّ عَدَمَ التَّقَاطِ اللَّقْطَةِ جَائِزٌ أَيْضًا .
لِأَنَّ صَاحِبَهَا يُفْتَسِّشُ عَلَيْهِهَا فِي الْمَحَلِّ السَّذِي فَقَدَهَا وَيَجِدُهَا
وَيَطْفَرُ بِمَالِهِ . وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ أَمِينًا مِنْ نَفْسِهِ وَلَحَظَ
أَنَّهُ يَسْتَهْلِكُهَا بِسَبَبِ حِرْصِهِ وَطَمَعِهِ فَلَا وَلَى أَنْ لَا
يَلْتَقِطَهَا (الْفَتْحُ وَالْهِدَايَةُ وَعَبْدُ الْحَلِيمِ) ، وَإِنَّ نَسَمًا عَلَى
تَقْدِيرِ حُصُولِ الْخَوْفِ مِنْ هَلاكِ اللَّقْطَةِ فِي الْمَحَلِّ السَّذِي وَجِدَتْ
فِيهِ وَكَانَ الشَّخْصُ السَّذِي وَجَدَهَا أَمِينًا فَالْتَقِطَهَا لِازِمٌ وَوَاجِبٌ
وَتَرْكُ هَذَا اللَّزُومِ مُوجِبٌ لِلْإِثْمِ وَلَا يَسْتَلْزِمُ الضَّمَّانَ . يَعْنِي
فِي تِلْكَ الْحَالِ لَا يَلْزِمُ الشَّخْصَ السَّذِي لَمْ يَلْتَقِطَهَا الضَّمَّانُ
عَلَى تَقْدِيرِ ضَيَاعِ اللَّقْطَةِ الْمَذْكُورَةِ (عَبْدُ الْحَلِيمِ وَمَجْمَعُ
الْأَنْهَارِ) . وَأَمَّا إِنْ كَانَتْ اللَّقْطَةُ شَيْئًا مِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ
صَاحِبَهَا لَا يَطْلُبُهَا وَلَا يُفْتَسِّشُ عَلَيْهِهَا كَقُشُورِ الْبَيْضِ
وَالرُّمَّانِ وَفَضَلَاتِ الْخُضْرَةِ فَيُعْتَبَرُ رَمِيًّا وَإِلْقَاؤُهَا إِبَاحَةٌ
فَلِلَّسَّذِي وَجَدَهَا إِنْ تَفَاعُ بِهَا بَدُونِ أَنْ يَكُونَ مَجْبُورًا عَلَى
الْإِشْهَادِ وَالْإِعْلَانِ . وَلَا اخْتِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي هَذَا . وَلَكِنْ
بِمَا أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ سَتَبَقَى فِي مَلَكِيَّةِ مَالِكِهَا فَلِصَاحِبِهَا
اسْتِرْدَادُهَا مِنْ يَدِ الْآخِذِ إِذَا وَجِدَتْ عَيْنًا ، لِأَنَّ رَمِيَّهَا إِبَاحَةٌ
وَلَيْسَ تَمْلِكُ . وَفِي الْإِبَاحَةِ حَيْثُ إِنَّ الْمَالَ السَّذِي أُبْرِجَ لَا
يَخْرُجُ مِنْ مَلَكِيَّةِ صَاحِبِ الْمَالَ فَحَقُّ اسْتِرْدَادِهِ بَاقٍ (فَتْحُ
الْقَدِيرِ) - * * * * 5 - الْإِشْهَادُ وَالْإِعْلَانُ الْإِلَازِمَانِ فِي
اللَّقْطَةِ وَالْاسْتِغْنَاءُ بِأَحَدِهِمَا عَنْ الْآخَرِ : مَتَى تَكُونُ اللَّقْطَةُ
أَمَانَةً فِي يَدِ الْمُلتَقِطِ يَلْزِمُ لَهُمَا ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ : الْأَوَّلُ :
عِنْدَ أَخْذِ اللَّقْطَةِ وَرَفْعِهَا مِنَ الْمَحَلِّ . السَّذِي وَجِدَتْ فِيهِ أَنْ
تُؤْخَذَ بِقَصْدٍ إِعَادَتِهَا إِلَى صَاحِبِهَا . أُفِيدَ هَذَا الشَّرْطُ فِي
الْمَجْلَلَةِ بِفَقْرَةٍ (إِذَا أَخَذَهُ بِقَصْدٍ إِعَادَتِهِ إِلَى صَاحِبِهِ) .